محاضرة تاريخ القانون

المحاضرة 1

م. م زمن فوزي

مقدمة في تاريخ القانون

يخضع سلوك الافراد في المجتمع الى قواعد مختلفة هي القواعد القانونية والدينية وقواعد المجاملات . والقواعد القانونية هي التي تنظم ما للفرد من حقوق وما عليه من واجبات تتدخل السلطة العامة لحمايتها له او فرضها عليه بالقوة عند الاقتضاء . ولهذا كانت القواعد القانونية اقوى القواعد التي تنظم المجتمع الإنساني . ويطلق على القواعد القانونية الملزمة في الوقت الحاضر في دولة ما بمصطلح القانون الوضعي لتلك الدولة .

ولم يعد القانون الوضعي وهو موضوع البحث التقليدي لعلم القانون المجال الوحيد الذي يعمل فيه فقهاء القانون في الوقت الحاضر ، فالدراسة الحديثة تمتد الى بحث ما كان عليه القانون في العهود الأولى وما تطور اليه حتى وصل الى مرحلة القانون الوضعي ثم تعمد الى فهم القانون الوضعي نفسه وبعد ذلك تدخل في معالجة ما يجب ان يكون عليه القانون في المستقبل لتحقق حاجات المجتمع وامانيه لذلك فان مجالات الدراسة القانونية تتخذ ثلاثة مراحل

أولا – في الماضي دراسة تاريخ القانون

وهي دراسة نشوء وتطور النظم القانونية ومصادر القانون السابقة ومدى تاثيرها على مصادر ونظم القانون الوضعي

ثانيا _ وفي الحاضر دراسة القانون الوضعي

وهي بحث النظم والاحكام القانونية المطبقة حاليا وهي أيضا الدراسة التفصيلية لفروع القانون مثل دراسة القانون الجنائي الخاص واحكام العقود ونظام الشركات.

ثالثا–في المستقبل دراسة علم التشريع

وهي تهدف الى تنظيم بعض مظاهر الحياة الفردية والعامة في المجتمع على نحو افضل وذلك بتطوير القانون الوضعي بواسطة السلطة العامة التي تملك حق التشريع في المجتمع ولا توجد دراسة تكاد تخلو من إعطاء صورة ما عن نشوء وتطوير الموضوع الذي تعالجه فالدراسات القانونية عامة تتطرق في بدايتها الى مقدمه تاريخية وهكذا تتضمن الدراسات القانونية شيئا من تاريخ القانون .

وتقسم دراسة تاريخ القانون قسمين

الأول – دراسة تاريخ مصادر القانون وهي تبحث في نشوء وتطور مصادر الاحكام والنظم القانونية من دين وتشريع وعرف وقضاء وفقه

ثانيا – دراسة النظم القانونية : والنظم القانونية مجموعة القواعد المنظمة لحقوق او التزامات او صلاحيات ناتجة عن مركز قانوني ترمي الى تحقيق اهداف معينة .

أهمية دراسة تاريخ القانون

ان القضاء في كل دولة لايطبق الا قواعد القانون الوضعي لتلك الدولة فدراسة احكام هذا القانون تكفي لفهمها فهم مقتضب اما دراسة علم القانون دراسة كاملة متشعبة فانها تفترض في وقتنا الحاضر توسيع البحث عنها . لذلك عمد علماء القانون الى دراسة ما مضى من نظم قانونية ومن مصادر القانون ثم صاروا الى تطوير القواعد بحيث تكون اكثر ملائمة للحياة الإنسانية المتطورة لذلك فان جامعات العالم تحل دراسة تاريخ القانون وبحث علم التشريع نفس المركز التي تحتله دراسة مواد القانون الوضعي بل ذهب بعض رجال القانون الى ان دراسة تاريخ القانون تحتل المكان الأول في الأبحاث القانونية الحديثة

وتكمن أهمية دراسة تاريخ القانون في نقطتين

أولا– الاطلاع على لصلة بين الكثير من النظم والقواعد القانونية المطبقة حاليا والقواعد القانونية السابقة التي تطورت منها او تاثرت بها

ثانيا – ان طبيعة الدراسة القانونية تتنافى ووسائل البحث في حقل لعلوم التطبيقية فاننا لانستطيع استحداث التجارب الصناعية في المختبرات للتاكد من حقيقة ظاهرة قانونية او من اجل التأكد من صلاحية قاعده قانونية لذلك لابد لنا من دراسة ما حدث بالفعل في

التاريخ مما يفسر لنا كيف نشات القواعد والنظم القانونية عللا مر التاريخ وكيف تطورت وما هو مصيرها وما هي العوامل التي اثرت بها ومن خلال دراسة هذه الأمور يستطيع القانوني ان يدرك علم القانون .